الوصل والفصل ومواضعهما في الجملة القرآنية

الطالب: عثمان بن حليمة
جامعة: أبو بكر بلقايد، تلمسان

ملخص:

يتكلم موضوع المقال عن الوصل ومعانيه في اللغة والاصطلاح، وشروطه التي يحصل بها، فالفصل لا يتم إلا بضوابط، ولا يصح أن نقول عن جملتين أو أكثر: إن بينهما رابطا، حتى تتوفر شروطه، مثل: "التماثل" و"الاشتراك" و"التضايف"، وإلا لم يصح الربط بينهما، ويتكلم عن صوره ومواضعه، والمقصود بها: دواعي وأسباب عطف جملة على أخرى اسمية أو فعلية، وهذه الدواعي لها مواضع محددة. كما يتحدث المقال عن الفصل ومعانيه في اللغة والاصطلاح، والأسباب التي تستدعي ترك الوصل بين الجمل، في الجملة القرآنية خاصة وفي غيرها من الجمل العادية.

مقدمة

تحدثت كتب البلاغة عن الوصل والفصل في الكلام العربي، وبينت صوره وأحواله، ومواضعه، التي يحسن فيها والتي يقبح فيها، وذلك ليبيّن مدى المستوى الرفيع الذي وصل إليه الذوق العربي، في بيان حسن الربط بين الجمل ووصلها، أو الفصل بينها وقطعها، والبراعة في التعبير تظهر في حسن اختار الوصل أو الفصل ومراعاة موضعهما في الكلام، فالفصاحة في الجملة العربية ليست هذًّا ولا هباء، وليست عياً ولا لَـيًّا، بل للجملة الفصيحة الصحيحة سواء كانت متصلة أو منفصلة شروط ومواضع لا بد للمتكلم أن يلزمها، وإلا خرج كلامه من الفصاحة إلى الفضاحة، ومن الجودة إلى الركاكة.

والجملة القرآنية كغيرها من الجمل العادية لا تعدو أن تكون متصلة أو منفصلة؛ لأن القرآن نزل بسان العرب، وفي كلامهم الوصل والفصل -كما قلنا-، فالجملة القرآنية لا تخلو من مواضع الوصل أو الفصل. وللقطع أو الربط أسباب وشروط.

وفي هذا المقال -إن شاء الله- سنحاول الوقوف على جملة من شروط الوصل والفصل ومواضعهما في الجملة القرآنية، وبيان أسباب ذلك ما أمكن.

المبحث الأول: الوصل شروطه ومواضعه.

1/ تعريف الوصل.

أ/ تعريف الوصل لغة:

يطلق الوصل في اللغة على ضم شيء إلى شيء أو وصله به.

1- ضم شيء إلى شيء: قال ابن فارس: "(وَصَلَ) الواو والصاد واللام: أصل واحد يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه، والواصلة في الحديث: التي تصل شعرها بشعر آخر زورا"[1].

2- اتصال شيء بشيء. قال الخليل: "(وصل): كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة"[2].

3- "الانتساب أو الانتماء للشيء"[3]: كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [النساء 90]. أي ينتسبون أو ينتمون.

ب/ تعريف الوصل اصطلاحا:

معنى الوصل في الاصطلاح لا يختلف كثيرا عن معناه اللغوي، وهو ضم الجمل والربط بينها بروابط، وبعبارة أخرى: "هو الرّبط بين الجملتين بحرف العطف الواو، كما في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التّوبة: 119]"[4]، حيث عطف جملة: ﴿وَكُونُوا﴾ على ما قبلها. أو نقول: "الوصل هو عطف جملة على أخرى بالواو".

وخُصَّ الربط بـــ (الواو) لوجود لصلة بينهما في الصورة والمعنى، أو لدفع اللَّبس، ولأن بلاغة الوصل لا تتحقق إلا بـ (الواو) العاطفة فقط دون بقية حروف العطف؛ لأن الواو تفيد مجرد الربط والتشريك، أما باقي حروف العطف تفيد مع التشريك معاني أخرى" [5].

ولكن الأولى أن نقول في تعريف الوصل: "هو عطف جملة على أخرى بعاطف". لأن الوصل قد يكون بالواو كما يكون بغيرها من الحروف العاطفة، كما قال السّكاكي: "مدار الفصل

والوصل هو ترك العاطف وذكره"[6]، والشاهد من كلامه أنه لم يذكر عاطفا خاصا دون باقي العواطف بل عمّم. وكل حروف العطف لها وظيفة الوصل بين الجمل فوجب إدخالها في التعريف.

والسّكاكي يقسم العطف إلى نوعين: قريب وبعيد، حيث يقول: "نوع يقرب تعاطيه، ونوع يبعد ذلك فيه؛ فالقريب هو أن تقصد بينها بغير (الواو)، أو بـ (الواو) بينها؛ لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب، والبعيد هو أن تقصد العطف بينها بـ (الواو) وليس للمعطوف عليها محل إعرابي"[7].

العطف بـ (الواو):

لقد كان تركيز البلاغيين في تعريف الوصل على العطف بـ (الواو)؛ "لوقوع الاشتباه فيها؛ لأنها لمطلق الجمع، ولمجرد تشريك ما بعدها لما قبلها في إعرابه، فلا بد فيها إذا من معنى جامع بين المتعاطفين يصحح العطف، وهذا المعنى لا يوفق إليه إلا من أوتي حظا من حسن الذوق، ورزق قريحة وقادة، لهذا كانت هذه (الواو) محك رجال هذا الفن، ومقياس أقدارهم فيه، حتى قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل، بخلاف غيرها من حروف العطف، فلا بحث لهم فيه، إذ لا يقع فيه اشتباه؛ لأن كل حرف من هذه الحروف يفيد -مع التشريك في الإعراب- معنى آخر كالترتيب مع التعقيب في (الفاء)، ومع التراخي في (ثم)، وكالتخيير والإباحة في (أو)، وهكذا سائر الحروف العاطفة"[8].

2/ شروط الوصل:

لكي نقول عن جملتين أو أكثر: إن بينهما رابطا، لابد من توفر شروطه، وإلا لا يصح الربط بينهما، وهذه الشروط هي:

1- "اتحاد في المسند إليه أو في المسند، أو في قيد من قيودهما: نحو: (محمد يكتب ويشعر)، ففي هذا المثال أسندت الكتابة والشعر إلى (الفاعل) وهو (محمد) فبين الجملتين ترابط لاتحادهما في المسند إليه. ونحو قول الشاعر:

يشقى الناس ويشقى آخرون بهم .... ويسعد الله أقواما بأقوام

ففي هذا البيت ارتباط بين الجملتين: (يشقى الناس) و(يشقى آخرون) لاتحادهما في المسند، وهو الفعل (يشقى). ونحو: (خالد الكاتب أديب ومحمد الكاتب فقيه)"[9]، ففي هذه الجملة اتحاد بين الجملتين في القيد، وهو (الكتابة)، فكل من (خالد) و(محمد) كاتبان، فوقع الارتباط بين الجملتين بسبب هذا القيد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دارِ السَّلامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ إِلَى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: 25]. فالمسند إليه واحد، وهو (الله تعالى)، وكل من المعطوفين، وهما: (الدعوة) و(الهداية) تماثلتا في المسند إليه، واشتركتا في كونهما تختصان به؛ فالله وحده هو الهادي والداعي حقيقة. وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾ [البقرة: 245]، ف (القبض) و(البسط) ضدان، أسندا إلى الله تعالى، وهو (المسند إليه) في هذه الجملة القرآنية.

2- "تماثل واشتراك فيهما أو في قيد من قيودهما: فلابد أن يكون بينهما التماثل، والمراد أن يكون في وصف له نوع اختصاص بالمسند إليه أو المسند أو القيد، نحو: (محمد شاعر، وعمر كاتب)، إنما يحسن إذا كان (محمد) و(عمر) أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة"[10].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُما كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [القصص: 08]، فالجامع بين هذه المعطوفات: (فرعون)، و(هامان)، و(الجنود)، هو اشتراكهم في (الخطيئة) و(المعصية)، وكلهم كانوا في صف الكفر والضلال، فهؤلاء بينهم نوع من الاشتراك والتشابك والتشابه في الأحوال.

3- "وإما تضايف[11] بينهما: بحيث لا يتعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر؛ كـ (الأبوة) مع (النبوة)؛ و(العلو) مع (السفل)، و(الأقل) مع (الأكثر)، ونحو ذلك"[12].

ومن البلاغيين من يفصّل أكثر في هذا الشرط، حيث يقول بعضهم بضرورة وجود جامع[13] بين الجملتين، ويكون إما بالموافقة، نحو: (يقرا ويكتب)، أو المُضادّة: نحو: (يضحك ويبكي)، وإنما كانت المضادّة في حكم المُوافقة؛ لأنَّ الذّهن يتصورّ أحد الضدين عند تصور الآخر، فـ (العلم) يخطر على الباب عند ذكر (الجهل)، كما تخطر (الكتابة) عند ذكر (القراءة)"[14]، وإما بالتضايف كـ (الحياة والموت) كما ذكرنا.

"وإذا انتفى هذا الجامع باعتبار المسند إليه والمسند لم يصح الربط بين الجملتين. فلا يقال: (خليل قادم، والبعير ذاهب)؛ لعدم الجامع بين المسند إليهما، كما لا يقال: (سعيد عالم، وخليل قصير)؛ لعدم الجامع بين المسندين"[15]. فلا علاقة تجمع بين (خليل) و(البعير)، ولا علاقة تجمع بين (علم سعيد) و(قصر خليل).

والجملة القرآنية أولى بهذا الجامع من غيرها من الجمل العادية، وأنواع هذا الجمع التي ذكرناها، وردت مجموعة في قول الله تعالى:

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (26) تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهارِ وَتُولِجُ النَّهارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ (27)﴾ [آل عمران: 26-27]. وإليك بيانها:

أ- التماثل: فالمسند إليه واحد: وهو (الله تعالى)، فالله -سبحانه- هو القادر على فعل هذه الأضداد كلها، كإعطاء الملك ونزعه، والإحياء والإماتة، وغيرها. فقد تماثلت هذه المعطوفات في نسبتها إلى المسند إليه.

ب- المضادة: بين (العزة والذل)، و(الإيتيان والنزع).

ج- التضايف: بين (الحياة والموت).

3/ مواضع الوصل.

والمقصود بها: دواعي وأسباب عطف الجملة على الأخرى اسمية أو فعلية، وهذه الدواعي لها ثلاث مواضع:

الموضع الأول: "الوصل للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع:

وهو أن تختلفا خبرا وطلبا، وأن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب، أو الطلب معنى الخبر ومشركا بينهما في جهات جامعة، أو أن تتفق الجملتان خبرا، والمقام على حال إشراك بينهما في جوامع" [16].

والمعنى من هذا الكلام: "تحقق الاتفاق في الجملتين خبرا وإنشاء، وليس في عطف إحداهما على الأخرى ما يوجب فساد المعنى"[17]، أي أن "الوصل للتوسط يحدث إذا اتحدت الجملتان في الخبرية والإنشائية لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، ولم يكن هناك سببٌ يقتضي- الفصل بينهما، وكانت بينهما مناسبة تامة في المعنى"[18]، وله ثمانية صور.

الصورة الأولى: أن تتفق الجملتان خبرا لفظا ومعنى[19]: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)﴾ [الانفطار: 13-14]. فجملة: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)﴾. أخذت حكم الجملة المعطوفة عليها: ﴿إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ (13)﴾، والجامع بينهما هو المضادة بين (الأبرار) و(الفجار). والجملتان خبريتان لفظًا ومعنى، مع التناسب في الاسمية.

الصورة الثانية: "أن تتفق الجملتان إنشاء لفظا ومعنى: مثاله قوله تعالى: ﴿فَلِذلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَما أُمِرْتَ﴾ [الشورى: 15]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: 36]، وصل جملة: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾، بجملة: ﴿وَاعْبُدُوا﴾؛ لاتحادهما في الإنشاء"[20]. والجملتان متناسبتان في الفعلية، ومتحدتان في المسند إليه.

الصورة الثالثة: "أن تتفق الجملتان خبرًا في المعنى ولفظ الأولى خبر، والثانية إنشاء: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جاءَها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَها وَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ (8) يا مُوسى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (9) وَأَلْقِ عَصاكَ﴾ [النمل: 08-10]. فإن الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، وذلك أن قوله: ﴿وَأَلْقِ عَصاكَ﴾، معطوف على قوله: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾، والمعنى: (فلما جاءها قيل بورك، وقيل ألق عصاك)"[21]. "ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (54)﴾ [هود: 54]، أي: (إني أشهدُ اللهَ وأشهدُكُم)، فتكون الجملة الثانية في هذه الآية إنشائية لفظاً، ولكنّها خبرية في المعنى"[22]. وهما متحدتان في المسند وهو لإشهاد، مع عدم التناسب بينهما في الفعلية والاسمية.

الصورة الرابعة: "أن تتفق الجملتان خبرًا في المعنى واللفظان إنشاءان: كقولك: (ألم آمرك بالتقوى، وألم أنهك عن الأذى)، على معنى: (أمرتك بكذا، ونهيتك عن كذا)، وكقولك: (من قال لك: اضرب الغلام، واطرده) على معنى: (ما قلت لك أن تضربه وتطرده)، فالجملتان في المثالين خبريتان في المعنى، واللفظان، في الأول: إنشاء على صيغة استفهام، وفي الثاني: إنشاء على صيغة الأمر"[23].

الصورة الخامسة: "أن تتفق الجملتان خبرًا في المعنى ولفظ الأولى إنشاء، والثانية خبر: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثاقُ الْكِتابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: 169]. فجملة: ﴿وَدَرَسُوا﴾، عطف على قوله: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، وهو -وإن كان إنشاء على صيغة الاستفهام- خبر في المعنى؛ لأن الاستفهام إنكاري بمعنى النفي، أي (أخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه).

الصورة السادسة: "أن تتفق الجملتان إنشاء في المعنى واللفظان خبران: كقولك: (لقد أخذنا عليكم عهدًا، لا تعبثون بالنظام وتحافظون على أوقاتكم)". فكلتا الجملتين إنشائية معنى، أي لا تعبثوا بالنظام، وحافظوا على أوقاتكم.

الصورة السابعة: "أن تتفق الجملتان إنشاء في المعنى ولفظ الأولى إنشاء، والثانية خبر: كما تقول: (قم الليل، وتصوم النهار) فالجملة الثانية -وإن كانت في اللفظ خبرًا- وهي في المعنى إنشاء على صيغة النهي؛ أي (وصم النهار)"[24].

الصورة الثامنة: "أن تتفق الجملتان إنشاء في المعنى ولفظ الأولى خبر، والثانية إنشاء: كما تقول في المثال المتقدم: (لقد أخذنا عليكم عهدًا لا تعبثون بالنظام، وحافظوا على أوقاتكم) فالجملة الأولى

-وإن كانت في اللفظ خبرًا- هي في المعنى إنشاء على صيغة النهي؛ أي (لا تعبثوا بالنظام)"[25].

وبالتالي يتضح مما قلنا أن صور الجملتين المعطوفتين من حيث الإخبارُ والإنشاء ثمانية:

إما خبريتان: -لفظا ومعنى. -أو معنى لا لفظاً. -أو الأولى جملة خبرية معنى لا لفظاً. -أو الجملة الثانية خبرية معنى لا لفظا.

وإما إنشائيتان: - لفظاً ومعنى. - أو معنى لا لفظا. - أو الأولى جملة خبرية لفظا لا معنى والثانية إنشائية. - أو الجملة الثانية خبرية لفظا لا معنى والأولى إنشائية، كما مثلنا.

الموضع الثاني: "أن يكون بين الجملتين كمال انقطاع، مع إيهام الفصل خلاف المقصود:

وذلك إذا اختلفت الجملتان في الخبرية والإنشائية وكان الفصل يُوهم خلاف المقصود -أي خلاف مقصود الكلام، كما تقول مجيباً لشخص بالنفي: (لا، شفاه الله) لمن يسألك: هل برىء فلان من المرض؟ فترك الواو يُوهم السَّامع الدُّعاء عليه، وهو خلاف المقصود؛ لأن الغرض الدعاء له، ولهذا وجب أيضاً الوصلُ"[26].

فالجملة الأولى: (لا) بمعنى (لم يبرأ بعدُ) خبرية لفظا ومعنى، والثانية: (شفاه الله) خبرية لفظا وإنشائية في المعنى؛ لأنه أريد بها دعاء، ولذا وجب العدول عن الفصل إلى الوصل بالواو دفعًا لهذا الإيهام. فعطف الجملة الثانية: الدُعائية الإنشائية، على الجملة الأولى: الخبرية المصوَّرة بلفظ (لا) لدفع الإيهام. فتقول: (لا، وشفاه الله).

الموضع الثالث: أن تكون الجملة الأولى لها موقع من الإعراب وأريد إعطاء الثانية هذا الحكم الإعرابي، وكان هناك مناسبة ولا مانع من الوصل: نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾ [البقرة: 245]، تجد استخدام (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَيَبْسُطُ﴾، فجملة: ﴿يَقْبِضُ﴾ جملة فعلية في محل رفع خبر عن لفظ الجلالة، ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ﴾، عُطِفَت عليها جملة: ﴿وَيَبْسُطُ﴾، وأريد إشراكها مع الجملة السابقة في الحكم الإعرابي، إذ المولى I ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ فيشتركان في حكم إسنادهما إلى المولى I. فالمقصود تصور عظمة الله سبحانه حين يجمع بين القبض والبسط، وبين الجملتين جامع؛ إذ القبض ضد البسط، وبينهما تناسب في الفعلية، والضد أقرب حضورا بالبال عند ذكر ضده؛ لذا عطفت الجملة الثانية على الجملة الأولى لهذا الغرض"[27].

المبحث الثاني: الفصل ومواضعه.

1/ تعريف الفصل.

أ/ تعريف الفصل لغة:

تدور معاني الفصل في اللغة حول القطع، والفرق، والحاجز بين الشيئين.

1- البون بين الشيئين: قال الخليل: "(الفصل): بون ما بين الشيئين"[28].

2- الحاجز بين الشيئين: قال ابن سيده: "(الفصل): الحاجزُ بين الشيئين فصَل بينَهُما، يَفْصِل فصْلاً فانْفَصل[29]".

3- القطع: قال ابن منظور: "وفَصَلْت الشَّيْءَ فانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَع"[30].

والمعنى المناسب لبحثنا هو (القطع)؛ أي القطع بين الجملتين بفاصل. وهو ضد الوصل، كما قال تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: 27].

ب/ تعريف الفصل اصطلاحا:

من البلاغيين من يعرف الفصل بترك (الواو) الفاصلة، فيقول: "الفصل هو ترك الواو العاطفة بين الجملتين"[31]. ومنهم من يعرّفه بترك العاطف بين الجملتين عموما، بدون تمييز (الواو) وحدها عن بقية حروف العطف. فيقول: "الفصل عدمُ الربط بين أجزاء الكلام بحرف عطف"[32].

والأقرب إلى الصواب من التعريفين هو التعريف الثاني؛ لأن الوصل قد يكون بـ (الواو)، وقد يكون بغيرها من حروف العطف -كما ذكرنا سابقا-، فكان لزاما علينا أن نقول في تعريف الفصل: "هو ترك العطف بين الجملتين". وحتى لا يتوهم البعض عند قراءة التعريف الأول، أن الفصل يسمى فصلا إذا خلت الجملتان من (الواو) العاطفة بينهما فقط، ويزول هذا التوهم بالتعريف الثاني، وهو المناسب لموضوع البحث.

2/ مواضع الفصل.

ما قلناه في مواضع الوصل نقوله في مواضع الفصل، فهناك جملة من الأسباب تستدعي ترك الوصل بين الجمل، وهذه الأسباب هي:

1-"كمال الاتصال: وذلك بأن يكون بين الجملتين اتحادٌ تام، وامتزاج معنوي، حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد"[33]، بحيث لا يصح التغاير بينهما، وإنما وجب الفصل في هذه الحالة؛ لأن العطف بـــ (الواو) يقتضي المغايرة بين الجملتين، ولا مغايرة فيما بينهما كمال اتصال"[34].

ويكون كما الاتصال في حالات ثلاث:

ا لحالة الأولى: "أن تكون الجملة الثانية بمنزلة البدل من الجملة الأولى: نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (133)﴾ [الشعراء: 132-133]"[35].

قال أبو حيان: "ذهب بعض النحويين إلى أنه بدل من قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشـــعراء: 132]، وأعيد العامل، كقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) تَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ (21)﴾ [يس: 20-21]"[36].

"والغرض من البدل: تقرير الحكم الســـابق وتقويته، بتعيين المراد وإيضـــاحه ورفع الاحتمال عنه؛ ذلك لأن الحكم ينســـب للمتبوع أولًا، ثم يأتي بعده التابع؛ فكأن الحكم ذكر مرتين. ولهذا يقولون: إن البدل في حكم تكرير العامل، ولا يصـــح أن يتحد لفظ البـدل والمبـدل منـه، إلا إذا أفـاد الثـاني زيادة بيـان وإيضاح"[37].

الحالة الثانية: "أن تكون الجملة الثانية بيانا لإبهام في الجملة الأولى: كقوله تعالى: ﴿فَوَسْـوَسَ إِلَيْهِ الشَّـيْطَانُ قَالَ يَاآدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى (120)﴾ [طـه: 120]. فجملة: ﴿قَالَ يَاآدَمُ﴾ بيان لما وسوس به الشيطان إليه"[38].

الحالة الثالثة: "أن تكون الثانية مؤكدة للأولى: ومقتضى- التأكيد دفع توهم التجوز والغلط، وهو قسمان:

القســم الأول: أن تنزل الجملة الثانية منزلة التأكيد المعنوي: وهذا كقوله تعالى: ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)﴾ [البقرة: 01-02]، فإن جملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 02]، في الآية هي المؤكدة، فإنه لما بولغ في وصـــف الكتاب ببلوغه الدرجة القصـوى من الكمال، كان عند الســامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمي به جزافًا من غير تحقق، فأتبعه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ نفيًا لذلك التوهم، وذلك إزالة لما عســى أن يتوهم السامع أن في الآية تجوزا أو غلطا"[39].

القسم الثاني: "أن تنزل الجملة الثانية منزلة التأكيد اللفظي: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَـــوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (6)﴾ [البقرة: 06]، فإن معنى قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ هو نفس معنى ما قبله"[40]، وهو توكيد لفظي.

2-"كمال الانقطاع: وهو أن يكون بين الجملتين تباين تام دون إيهام خلاف المراد، وتحت هذا الموضع نوعان:

النوع الأول: أن تختلفا خبرا وإنشـــاء، لفظا ومعنى، أو معنى فقط، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْـــتَعِينُ (5)﴾"[41] [الفاتحة: 05]، فالجملة الأولى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)﴾ خبرية، والجملة الثانية: ﴿اهْدِنَا الصِّـــرَاطَ الْمُسْـــتَقِيمَ (6) ﴾ [الفاتحة: 06] إنشـــائية، وهما مختلفتان في اللفظ والمعنى كما هو واضح.

النوع الثاني: "ألا يكون بين الجملتين مناســـبة في المعنى ولا ارتباط، بل كل منهما مســـتقل بنفســـه، كقولك: (عليّ كاتب)، (الحمام طائر)، فأنه لا مناسبة بين كتابة عليّ وطيران الحمام.

فالمانع من العطف في هذا الموضـــع (أمر ذاتي)، لا يمكن دفعه أصـــلا؛ وهو التباين بين الجملتين، ولهذا وجب الفصـــل، وترك العطف؛ لأنَّ العطف يكون للربط، ولا ربط بين جملتين في شدَّة التباعد وكمال الانقطاع"[42].

3- "شبه كمال الاتصال: وهذا يكون حينما تكون الجملة السابقة مما يثير في نفس المتلقي سؤالا يتردد في نفسه ولو لم يصرح به، فتأتي الجملة التالية لتجيب على هذا الســؤال"[43]؛ أي أن تأتي الجملة الثانية بجواب عن ســـؤال محتمل في الجملة الأولى، "وأما كون الجملة الثانية بمنزلة المتصـــلة بها؛ فلكونها جوابا عن ســـؤال اقتضـــته الأولى؛ فتنزل منزلته، فتُفصَـــل الثانية عنها كما يفصـــل الجواب عن السؤال"[44].

"وهذا كقوله تعالى: ﴿وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي ـــ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّـــوءِ﴾ [يوســـف: 53]، كأنه قيل: هل النفس أمارة بالســـوء؟ فقيل: نعم إن النفس لأمارة بالســـوء، وهذا يقتضي- تأكيد الحكم الذي في جملة الجواب"[45].

4- "شبه كمال الانقطاع: ويسمى أيضا: "القطع للاحتياط"[46] وهو أن تُســـبق جملة بجملتين يصـحُ عطفها على الأولى لوجود المناســـبة؛ ولكن في عطفها على الثانية فســـاد في المعنى، فيُترك العطف بالمرَّة دفعاً لتوهّم أنه معطوف على الثانية. مثل قول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها ...

بدلا أُراها في الضلال تَهِيم[47].

فجملة (أراها) يصحّ عطفها على (تظن)؛ لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة (أبغي بها) فتكون الجملة الثالثة من مظنونات سلمى، مع أنه ليس مرادا، ولهذا امتنع العطف ووجب أيضاً الفصل"[48].

وشبه هذا بكمال الانقطاع لاشتماله على مانع من العطف، وإنما لم يكن من كمال الانقطاع؛ لأن المانع ليس من ذات الجملتين، بل خارج عنهما، يمكن دفعه بنصب قرينة على المراد"[49].

"ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ ما تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ (38) قُلْ يا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلى مَكانَتِكُمْ إِنِّي عامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (39)﴾ [الزمر: 38-39] فعدم عطف جملة: ﴿قُلْ يا قَوْمِ﴾ على جملة: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ لدفع توهم أن يكون أمره: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ لقصد إبلاغه إلى المشركين"[50]، والآية شبيهة بالمثال السابق.

5- "التّوسط بين الكمالين مع قيام المانع: ويسمى أيضا "القطع للوجوب"[51]، وهو أن تكون الجملتان متفقتين خبرا أو إنشاء، وبينهما رابطة قوية، ولكن يمنع من العطف مانع، وذلك بأن يكون للجملة الأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية" [52]، فالجامع بين الجملتين موجود يدعو إلى التشريك بين الجملتين بالواو؛ "ولكن هذا التشريك يؤدي إلى اختلال في المعنى؛ لأنه يؤدي إلى التشريك بين حكمين مختلفين لا يجتمعان وهو مانع من الوصل، وبالتالي وجب الفصل.

وهذا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15)﴾ [البقرة: 14-15]:

-لم يعطف جملة: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ الواقعة جوابًا للشرط، لما يلزم على هذا المعطف من فساد المعنى؛ ذلك أن جملة: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ مقيدة بالظرف الذي هو (إذَا) والمعنى أنهم إنما يقولون ذلك وقت خلوهم بشياطينهم فحسب، فلو عطف جملة: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، على جملة: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لزم تشريك الثانية في حكم الأولى، وهو (التقيد بالظرف المذكور) فيكون المعنى حينئذ: إن الله يستهزئ بهم وقت خلوهم بشياطينهم فقط كالذي قبله، وهو باطل؛ إذ إن استهزاء الله بهم متحمل لا يتقيد بزمن.

-كذلك لم يعطف جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ الواقعة مفعولا لـ ﴿قَالُوا﴾، لما يلزم على هذا العطف من فساد المعنى كذلك؛ ذلك أن قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ مفعول ﴿قَالُوا﴾، فهو إذًا من مقول المنافقين، فلو عطف قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لزم تشريك الثانية في حكم الأولى، وهو كونها مفعولا لـ ﴿قَالُوا﴾، فيلزم أن تكون جملة: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ من مقول المنافقين أيضًا في حين أنها من مقول الله سبحانه"[53]، وهي دعاء من الله عليهم، وبالتالي وجب الفصل حتى لا يختل المعنى.

خاتمة:

نستخلص مما سبق طرحه.

أولا: أنه لا يمكن الوصل بين جملتين والربط بينهما إلا في حال وجود واحد من هذه الشروط: **الأول:** اتحاد في المسند إليه أو في المسند، أو في قيد من قيودهما. **الثاني:** أو تماثل واشتراك فيهما أو في قيد من قيودهما. **الثالث:** أو تضايف بينهما.

ثانيا: أما مواضع الوصل فهي ثلاثة: **الأول:** الوصل للتوسط بين كمال الاتصال وكما الانقطاع. **الثاني:** أن يكون بين الجملتين كمال انقطاع، مع إيهام الفصل خلاف المقصود. **الثالث:** أن تكون الجملة الأولى لها موقع من الإعراب وأريد إعطاء الثانية هذا الحكم الإعرابي، وكان هناك مناسبة ولا مانع من الوصل.

ثالثا: ويفصل بين الجملتين في مواضع: لأول: إذا كان بينهما كمال الاتصال. الثاني: إذا كان بينهما كما انقطاع. **الثالث:** شبه كمال الاتصال. **الرابع:** شبه كمال الانقطاع. **الخامس:** التّوسط بين الكمالين مع قيام المانع.

عثمان بن حليمة

الهوامش

1- بن فارس، أبو الحسين بن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ-1979م، (مادة: وصل) ج6/ ص115.

2- الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، ط1، دت، (باب: الصاد واللام)، ج7/ ص152.

3- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م، ج8/ ص20.

4- العتزي، عبد الله بن يوسف، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، بريطانيا، ليدو، مركز البحوث الإسلامية، ط1، 1422هـ-2001م، ص415.
5- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ص179.
6- السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، لبنان، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ-1987م، ص249.
7- المصدر نفسه، ص249.
8- عوني حامد، المنهاج الواضح للبلاغة، مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، دت، ج2/ ص115.
9- المراغي، أحمد بن مصطفى، علوم البلاغة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1414هـ-1993م، ص165.
10- المرجع نفسه، ص165.
11- التَّضايُف: تعلُّق شيئين أحدهما بالآخر، فيكون وجودُ أحدهما سببًا لوجود الآخر؛ كالأبوّة والبنوّة. عبد الحميد عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م، ج2/ ص1377. ويسمى تقابل التضايُف: كـ (الأب والابن)، و(الأكبر والأصغر)، و(الخالق والمخلوق).
12- المراغي، علوم البلاغة، ص165.
13- والجامع هو الوصف الذي يقرب بين الشيئين ويقتضي الجمع بينهما.
14- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص180.
15- المرجع نفسه، ص180.
16- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، مصر، الإسكندرية، المنشأة المعارف، ط2، دت، ص151.
17- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص123.
18- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص181.
19- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، ص166.
20- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص181.
21- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، ص151.
22- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص181.
23- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص124، والسّبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد هنداوي، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1423هـ-2003م، ج1/ ص517.
24- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص124.
25- المرجع نفسه، ج2/ ص123.
26- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص181.
27- مناهج جامعة المدينة العالمية، الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، مرحلة بكالوريوس، ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، ط1، دت، ص417.
28- الخليل، كتاب العين، (باب: الصاد واللام والفاء)، ج7/ ص126.
29- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح عبد الحميد هنداوي، لبنان، بيوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م، (مقلوب: ف ص ل)، ج8/ ص329.
30- ابن منظور، لسان العرب، (فصل الفاء)، (مادة: فصل)، ج11/ ص521.
31- المؤيد، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لبنان، بيروت، المكتبة العنصرية، ط1، 1423ه، ج3/ ص169.
32- الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص557.
33- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص183.
34- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص116.
35- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص183.
36- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تح صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر، دط، 1420ه، ج8/ 178.
37- النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ-2001م، ج3/ ص230.
38- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص183.
39- القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تح محمد عبد المنعم خفاجي، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط3، دت، ج3/ ص107-109.
40- المصدر السابق، ج3/ ص110.
41- المراغي، علوم البلاغة، ص169.
42- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص184.
43- الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص595.
44- الصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ-2005م، ج2/ ص93.
45- المراغي، علوم البلاغة، ص170.
46- السكاكي، مفتاح العلوم، ص261.
47- هذا البيت مشهور في علم المعاني، ويذكر بلا نسبة.
48- درويش، محيي الدين بن أحمد، إعراب القرآن وبيانه، سوريا، حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية، ط4، 1415ه، ج10/ ص40.
49- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص120.
50- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تونس، الدار التونسية للنشر، ط1، 1984م، ج24/ ص19.
51- السكاكي، مفتاح العلوم، ص262.
52- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، ص165.
53- عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج2/ ص122.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.
01- الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد، كتاب العين، تح مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، ط1، دت.

02- السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، لبنان، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ-1987م.
03- الصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ-2005م.
04- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م.
05- العنزي، عبد الله بن يوسف، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، بريطانيا، ليدو، مركز البحوث الإسلامية، ط1، 1422هـ-2001م.
06- **القزويني، محمد بن عبد الرحمن،** الإيضاح في علوم البلاغة، تح محمد عبد المنعم خفاجي، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط3، دت.
07- المراغي، أحمد بن مصطفى، علوم البلاغة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1414هـ-1993م.
08- المؤيد، يحي بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لبنان، بيروت، المكتبة العنصرية، ط1، 1423هـ.
09- النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ-2001م.
10- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية.
11- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تح صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر، دط، 1420هـ.
12- درويش، محيي الدين بن أحمد، إعراب القرآن وبيانه، سوريا، حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية، ط4، 1415هـ.
13- سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح عبد الحميد هنداوي، لبنان، بيوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.
14- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تونس، الدار التونسية للنشر، ط1، 1984م.
15- عوني حامد، المنهاج الواضح للبلاغة، مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، دت.
16- ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ-1979م
17- **مناهج جامعة المدينة العالمية،** الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، مرحلة بكالوريوس، ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، ط1، دت.
18- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، مصر، الإسكندرية، المنشأة المعارف، ط2، دت.
19- السّبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد هنداوي، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1423هـ-2003م.